وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

كلية التربية للبنات /قسم التاريخ

المادة :تاريخ الخليج العربي

التطورات السياسية في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية

Political developments in the Arab Gulf after World War II

د.مصلح محمد عبد

D.muslih.M.Abed

١٤٤٢هـ

٢٠٢٠م

أولا: انسحاب بريطانيا من الخليج العربي واثره

كانت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من إحداث نهاية لنظام بريطانيا الاستعماري القديم وبداية لعهد جديد من تاريخ الخليج العربي ، ذلك لان بريطانيا لم تعد هي الدولة المؤثرة الوحيدة في المنطقة ، وإنما ظهرت الولايات المتحدة عاملا مؤثرا فيها ، إذا أخذت تتغلغل في كثير من دول المنطقة لاعتبارات عديدة كالنفط ، وموجهة الاتحاد السوفيتي . غير إن ذلك لا يعني إن بريطانيا وغيرها أخذت تنظر إليها نظرة جديدة ، لكونها تحتل مكانة اقتصادية بعيدة المدى ، ليس فقط بالنسبة لبريطانيا ، ولكن لدول أوربا الغربية أيضا وفضلا عن ذلك فقد ظهرت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ، إذا أصبح الهدف الرئيسي للوجود الاستعماري في الخليج العربي تامين استثمار الثروة النفطية لصالح هذه الدول وحمايتها من منافسة الدول الأخرى – كالاتحاد السوفيتي.

إما تأثير هذه الظروف على أوضاع أقطار الخليج العربي نفسها ، فقد كانت بعيدة المدى ، سواء على تغير إمكانات هذه الأقطار اقتصاديا أو محاولة خروجها من العزلة السياسية التي فرضتها بريطانيا عليها ، وتبلور الحركة الوطنية .مما ساعد على ذلك واثر في المنطقة تأثيرا مباشرا الحرب العربية- الصهيونية عام ١٩٤٨ وصدور قرار الأمم المتحدة بشان تقسيم فلسطين ، فضلا عن قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وقيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨. لقد أسفرت هذه الظروف عن قيام حركات استقلالية في بعض أقطار الخليج العربي ، كقيام الحكومة البحرانية بوضع دستور للبلاد عام ١٩٧٢ ، أو تطور الحركات الوطنية في بعض الأقطار الأخرى كعمان التي ظهرت فيها حركات ثورية مثل "الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي " وقد كان لهذه الحركات اثأر كبيرة في الضغط على حكومات لإحداث تبدلات جوهرية فيها .

فنظرا لما يتمتع به الخليج من أهمية اقتصادية ولاسيما وجود النفط ، فعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تعتبر الخليج العربي بمثابة بحيرة مغلقة على نفوذها إلا ان اكتشاف النفط أدى بالولايات المتحدة الامريكية إلى مزاحمة البريطانيين مزاحمة اقتصادية ، وقد وضح ذلك في اصرار الحكومة الامريكية على إلزام بريطانيا بسياسة الباب المفتوح ، وهو مبدأ روجت له السياسة الامريكية في مناطق النفط في الشرق الاوسط فيما بين الحربين العالميتين ، وينص هذا المبدأ على عدم احتكار دولة بعينها لامتياز معين قد يشكل ضررا لدولة أخرى ، واستطاعت الحكومة الامريكية بذلك المبدأ ان تضمن لبعض الشركات الامريكية المساهمة في استغلال النفط في كل من البحرين والكويت ، بينما انفردت شركات امريكية أخرى باستغلال نفط السعودية. وفي خلال الحرب العالمية الثانية تكشفت أهمية الخليج الاستراتيجية وتمثل ذلك في الدور الذي قدمت به الولايات المتحدة في استخدام الخليج كمنطقة عبور هامة لنقل الامدادات الامريكية إلى الاتحاد السوفييتي عن طريق إيران ، وما تبع ذلك – في السنوات الاخيرة من الحرب – من إنشاء قاعدة جوية

أمريكية في منطقة الظهران حيث وقع اختيار العسكريين الامريكيين عليها لقربها من آبار النفط ، واعتبرت قاعدة هامة بالنسبة للعمليات الحربية في الشرق الأقصى ، وعلى الرغم من ان الحرب العالمية الثانية قد انتهت قبل أن يستكمل بناء هذه القاعدة فقد احتفظت بها الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٢ .

وهناك مسالة هامة يجدر التنويه إليها وهي ان الولايات المتحدة برغم تفوقها العسكري وظهورها على رأس المعسكر الغربي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تشاء مع ذلك ان تكل لبريطانيا الشؤون الدفاعية لمنطقة الخليج العربي مكتفية بالتنسيق السياسية والاستراتيجي معها مع استمرار اعترافها بالتفوق السياسي و العسكري الذي كانت تمارسه بريطانيا في المنطقة . والتساؤل الذي نطرحه في هذا المجال : لماذا تمسكت بريطانيا بالمحافظة على تفوقها السياسي والعسكري في الخليج على الرغم مما قد يتبادر إلى الذهن من أن استقلال الهند والباكستان في عام ١٩٤٧ كان من المتوقع ان يضعف من أهمية احتفاظ بريطانيا بمنطقة الخليج ، وخاصة أن بداية ظهور النفوذ البريطاني في المنطقة كانت ترتبط في الدرجة الأولى باعتبار الخليج يشكل خطا دفاعيا أماميا عن إمبراطورتيها في الهند .

وقد يكون من السهل الإجابة على هذا التساؤل ، إذا اخذنا في اعتبار الميزات الاقتصادية الجديدة التي أصبح الخليج يتميز بها ، ونعني بذلك اعتبارها مصدرا هاما للنفط ، فان اكتشاف النفط واستغلاله أضفى على الخليج موقعا كبير من الاهمية في الموازين الاقتصادية والاستراتيجية مما زاد بريطانيا تمسكا بالبقاء فيه . قد يكون حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تقدر الدور الكبير الذي لعبته بريطانيا في الخليج طيلة فترة امتدت إلى ما يزيد عن قرن ونصف قرن من الزمان ، ولكننا نجد مع ذلك تأثير السياسة الامريكية واضحا على منطقة الخليج في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ويرتبط ذلك بإطواء الولايات المتحدة الامريكية لسياسة العزلة ، وبالتالي دخلت منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى مناطق اخرى من الشرق الاوسط إلى دائرة الاهتمام الامريكي ولعل أفضل ما نطالعه بصدد تلك الخطة التي رسمتها السياسة الامريكية بقصد التفوق السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط عن طريق المعونات الاقتصادية والفنية التي ضمنت في مشروع مارشال عام ١٩٤٧ ، واهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالاستبقاء على قاعدة الظهران على أثر تبلور الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفييتي بل إنها عملت على تجديد اتفاقية القاعدة مع السعودية في عام ١٩٥٧ حيث مدت أجلها حتى عام ١٩٦٢ .

كذلك أحرزت السياسة الامريكية انتصارا هاما عقب فشل حركة الدكتور مصدق في تأميم النفط الايراني في عام ١٩٥١ ، وما ترتب على ذلك من مضرات للشركات الامريكية بقدر كبير في عمليات استغلال النفط في كل من إيران و بعض إمارات الخليج ، وخاصة الكويت والسعودية بصورة أوسع مما كان عليه الحال من قبل . وفي عام ١٩٥٥ وعلى اثر تأسيس حلف بغداد كانت هناك محاولة لضم بعض إمارات إلى الحلف ، كالكويت والبحرين لولا المعارضة الشديدة التي قامت ضد سياسة الاحلاف العسكرية نتيجة انسياب تيار القومية العربية إلى الخليج ، والذي كان مصدره الأساسي القاهرة التي وقفت معارضة لتلك السياسة .

وعلى أية حال فإن محاولات التغلغل الامريكي في منطقة الشرق الأوسط ابتداء من مشروع مارشال ١٩٤٧ حتى مشروع ايزنهاور ١٩٥٧ مرورا بالمراحل المختلفة التي سارت فيها خطة هذا التغلغل كان من المؤكد ان تنعكس آثارها على منطقة الخليج العربي من حيث التركيز على النفوذ الامريكي إلى درجة خشيت معها بريطانيا على مصالحها ، وبالتالي ان تكون الولايات المتحدة تستهدف بخططها زحزحة نفوذها التقليدي تمهيدا للحلول محلها . وربما يتضح لنا ذلك في تضارب المصالح البريطانية والامريكية حول مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي والدول المجاورة لها ، كما يتضح ايضا في الصراع الذي قام في منتصف الخمسينات بين سلطنة مسقط وإمامة عمان ، أو كما حدث بالنسبة لمشكلة البوريمي ين مسقط وابو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الامريكية تؤيد السعودية تحت ضغط الشركات الامريكية العاملة في النفط في المنطقة اتجهت السياسة البريطانية إلى تأييد الامارات الخاضعة لحمايتها وتمل ذلك في احتلالها للبوريمي في عام ١٩٥٥ وقمعها للثورة الإباضية في عمان ١٩٥٧ .

وعلى الرغم من ذلك يمكننا ان نؤكد أن السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية لم تعطِ لبريطانيا أو للولايات المتحدة الامريكية حرية المحافظة على المصالح الغربية في المنطقة ، إذ ان تلك المصالح كانت محاصرة بتحديات كثيرة لم تعرفها الحقبة الاستعمارية الطويلة للخليج ، ونعني بها نمو القومية العربية والثورات المحلية التي اجتاحت المنطقة ، فضلا عن الدعاية التي كان يقوم بها الاتحاد السوفييتي ضد الامبريالية والاستعمار الجديد . وليس من شك في ان التوتر الذي حدث بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج كان يشكل تهديدا لعلاقات بينهما حتى أن الولايات المتحدة رات ان تسدل الستار على هذه الخلافات ، وتمثل ذلك في تصريح وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس في عام ١٩٥٧ ، الذي أكد فيه ان من الضروري أن توقف هذه الخلافات في سبيل مقاومة الهدف الاكبر ، وكان يعني به الاتحاد السوفييتي ، معتبرا ما حدث أو ما يحدث من خلافات من الأمور الثانوية التي لا ينبغي أن تؤثر على وحدة المصالح بين بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية. وهكذا عادت الولايات المتحدة الامريكية إلى الاعتراف لبريطانيا بأفضليتها في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة ، على الرغم من انهيار مركز بريطاني العسكري في الشرق الأوسط بعد جلائها عن مصر في عام ١٩٥٤ ، ثم ما ترتب على فشل العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ، من زيادة في ذلك الانهيار حتى أن الولايات المتحدة التزمت ان تمد بريطانيا بجزء من نفقات الدفاع عن استراتيجية شرق السويس ، مما جعل بريطانيا أكثر اعتمادا على الولايات المتحدة التي أتيحت لها الفرصة للتغلغل بنفوذها في الخليج بصورة أوسع مما كان عليه الحال من قبل .

ثانياً: تطور نظام الحكم في الخليج العربي

إن نظام الحكم في الخليج العربي لم ينبع في أصوله عن اتفـاق مجتمعـي عام وكان الشيخ الحاكم عادة هو رئيس الأسرة الحاكمة وتقرر الأمـور بمبـادرة منه ومشاورة كبار رجال العشائر وعدة من كبار الوجهاء الذين ينتمـون علـى الأغلب إلى العائلات الرئيسة في العشيرة. وحيث يكون الحـاكم هـو الشـخص الوحيد الذي يتحكم في كل الأمور، تضعف المشاركة والقبـول الشـعبي حتـى بالقرارات التي تخدم مصالح حيوية للشعب ويقف منها موقفاً سلبياً وذلـك لعـدم وجود مؤسسات يشارك فيها الشعب باتخاذ القرار.

وهناك صفة أخرى مشتركة بين تلك الأنظمة وهي وراثية يتولاهـا الأمـراء والملوك الذين يتمتعون بصلاحيات واسعة في حكمـها، وهنـاك مجلـس وزراء برئاسة أحد أعضاء الأسرة الحاكمة، وعادة ما يكون ولي العهد الذي تتركز بيـده السلطة التنفيذية، أما السلطة التشريعية فهي بيد الأمير أو الملك الذي يأخذ موافقـة مجلس الشورى أو الأمة أو المجلس التأسيسي بشـكل ظـاهري دون أن يكـون للمجلس حق في رفض القوانين، أي أن الملك أو الأمير يستشير المجلـس دون أن تلزمه مشورته، وبهذا تكون أنظمة الحكم قد انتقلت في المركزية المطلقـة إلـى نظام مبدأ التفويض حيث يفوض الأمير أو الملك باختصاصاته المكلفة للمجلـس وتحت إشرافه.

على أن ذلك لا ينفي أن طبيعة النظام السياسي في الخليج العربي أخـذت بالتطور تدريجياً في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بفعل التطـورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فتحت الباب أمام طمـوح الإنسـان فـي الخليج العربي كي يقوم بدور اكثر فاعلية واهمية في تقرير السياسة العامة التي تتفق ومصلحة البلاد ، وفيما يلي نبذة موجزة عن انظمة الحكم في اقطار الخليج العربي:

١_ الكويت:

تعود النشأة الحديثة للدولة إلى الشيخ مبارك الصباح الـــذي حكـــم للفـــترة (١٨٩٦-١٩١٥م) وقد استند نظام الحكم فيها إلى أساس السلطة المطلقة للحـــاكم منذ تلك الفترة، ولم تحصل تطورات جوهرية على هذا النظـــام حتـــى حصـــول الكويت على الاستقلال في ١٩ حزيران ١٩٦١م، وذلك بعد إلغاء الاتفاقية التـــي عقدت في ١٨٩٩م بينها وبين بريطانيا، ولكن اتفاقية الاستقلال الخارجي عليـــها، وقد ألغيت تلك الاتفاقية في ١٣ أيار ١٩٦٨م، وقد أقبلت الكويت فـــي الجامعـــة العربية في ٢٠ تموز ١٩٦١م، وفي الأمم المتحدة في ١٤ آذار ١٩٦٣م.

على أن نظام الحكم شهد تطوراً ملموساً بعد الاستقلال فقد صدرت العديـــد من القوانين التي أحدثت بعض التغيرات في نظام الحكم بما يتماشى والتطـــورات العامة التي حصلت في الكويت في السنوات الأخيرة، فقد صدر في عـــام ١٩٦٢م قانون الإمارة، واحتوى على (١٨٣) مادة ونص، على أن الحكم ديمقراطـــي وأن السيادة فيه للأمة التي هي مصدر السلطات وأن الســـلطات التشـــريعية يتولاهـــا الأمير ومجلس الوزراء، علماً أن الحكم في الكويت وراثي فـــي ذريـــة مبـــارك الصباح.

٢_ البحرين:

ترجع بداية تأسيس الإدارة الحكومة إلى عام ١٩١٩م حينما أنشئ أول مجلس بلدي للعاصمة (المنامة) وعلى أساس التعيين، وفي عام ١٩٢٦م أنشئت دائرة مستشارية للحكومة أشرف عليها المستشار البريطاني تشارل بلجريف الذي هيمن على معظم شؤون البحرين منذ عام ١٩٢٦م حتى ١٩٥٦م، وقد تماشى نظام الحكم في هذه الفترة السياسية البريطانية وضغوطها والتي كان ينفذها بشدة المستشار بلجريف على أن الفترة التي أعقبت رحيل بلجريف شهدت بعض التغيرات فقد أنشئ مجلس إداري معين تكون من مدراء الدوائر والمسؤولين في الحكومة، ثم استبدلت دائرة المستشارية بدوائر السكرتارية وصار رئيسها يعرف بسكرتير الدولة.

وقد أنشئ مجلس الدولة في كانون الثاني ١٩٧١م ليخلف المجلس الإداري وبعد استقلال البحرين في ١٥ آب ١٩٧١م صدرت مراسيم أميرية تبدل بموجبها لقب حاكم البحرين إلى أمير البحرين، كما تبدل اسم مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء ورئيس المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء وأعضائه وزرائه، وصدر مرسوم آخر يقضي بإنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة، وفي كانون الأول عام ١٩٧٢م انتخب الشعب ٢٢ عضواً للمجلس التأسيسي، وفي ٢٦ مايس ١٩٧٣م أقر دستور البحرين للعمل بموجبه في البلاد.

٣_ قطر:

إن التنظيمات الإدارية جاءت متأخرة في قطر، ولم تظهر في شكل واضح إلا بعد بدء استخراج النفط عام ١٩٤٩م، فبعد أن كانت شؤون المشيخة عموماً ترتبط بالمقيم البريطاني في البحرين بادرت الحكومة البريطانية بتعيين ضابط سياسي في قطر عام ١٩٥٠م، كما عملت على تعيين مستشارين بريطانيين للإشراف على الإدارات العامة الجديدة في قطر، كالمعارف والكمارك والمالية والتجارة وحتى القوات المسلحة.

وفي عام ١٩٦٢م بدأت الحكومة بتنظيم جهازها الإداري على أسس إدارية حديثة إلى حد ما حيث صدر قانون رقم (١) الذي يقضي على تنظيم الإدارة العليا للحكومة، وصدر قانون آخر في العام نفسه أقر إنشاء مجلس للشورى مؤلف من (١٥) عضواً يرأسهم الحاكم أو نائبه.

وفي الفترة (١٩٦٨-١٩٧١م) اتخذت بعض الخطوات التي تتناسب وعهد الاستقلال الذي بات أمراً قريباً، فقد تشكلت أول وزارة في قطر برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب الحاكم، واستمرت هذه الوزارة بعد الاستقلال كما تقرر تأسيس مجلس شورى للدولة، وبعد استقلال قطر في عام ١٩٧١م أصدر الحاكم أول دستور للبلاد، نص على أن يتولى الأمير السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الشورى، وأن تصدر القوانين بناءً على اقتراح مجلس الوزراء وبعد أخذ مشورة مجلس الشورى، كما نص الدستور على أن حكم الدولة وراثي وينحصر في أسرة آل ثاني.

٤_ دولة الإمارات العربية المتحدة:

تكون اتحاد إمارات ساحل عُمان السبع في شباط ١٩٧٢م، هي دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة والشارقة وأم القوين وعجمان والفجيرة. أما عن نظام الحكم فيها فقد كان الحكام وحتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين يزاولون سلطاتهم بطريقة أقرب إلى النظام القبلي، حيث يلجأ الأفراد إلى الحكام مباشرة لعرض مشكلاتهم عليهم – ثم أنشئ في عام ١٩٥٢م مجلس لحكام الإمارات بتوجيه من بريطانيا، وكان هذا المجلس يعقد اجتماعين كل عام وبرئاسة الوكيل السياسي البريطاني في دبي لمناقشة مختلف شؤون الإمارات.

وفي أواخر الخمسينات أنشئ مجلس لتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الحكام وكان لكل إمارة ممثل أو ممثلان فيه، كما أنشئت في منتصف الستينات من القرن العشرين بعض الدوائر الحكومية، كالمارك والشرطة والجوازات والمعارف.

وبعد تشكيل الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة في ٢ كانون الأول ١٩٧٢م وقد تضمن (١٥٢) مادة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد وهو السلطة العليا في الدولية، ويشكل ذلك المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إمارتهم في حالة غيابهم أو تعذر حضورهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، وقد منح الدستور هذا المجلس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة لتسيير دفة الحكم في الاتحاد ورسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور.

المصادر والمراجع

١- الابراهيم، حسن علي: " الكويت دراسة سياسية"، الكويت ، ١٩٧٢.

٢- الاحمد، سامي سعيد:" تاريخ الخليج العربي من اقدم الازمنة حتى التحرير العربي" ، بغداد ١٩٨٥.

٣- البحارنة، حسن محمد: " دول الخليج العربي الحديثة"، بيروت، ١٩٧٣م.

٤- التكريتي، سليم طه: " الصراع على الخليج العربي"، بغداد، ١٩٦٦م.